

تقرير البورصة اليومية

السوق خسر مستوى 5700 نقطة وهوى لمستوى لم يشهده منذ يوليو 2004

بعد سلسلة من التراجعات المستمرة منذ بداية العام الحالي خسر المؤشر العام لسوق الكويت لسلاوق المالية في جلسة تعاملات أمس مستوى 5700 وذلك عقب خسارة المؤشر السعري أكثر من 29 نقطة ليستقر المؤشر عند مستوى 5694,1 نقطة وبذلك يتراجع السوق لمستوى لم يشهده منذ يوليو من عام 2004.

وكان المؤشر الوزني قد خسر في نهاية تعاملات الأسبوع الماضي مستوى 400 نقطة بسبب الضعف الحاد الذي تشهده الجلسات في الوقت الحالي بالنسبة لكميات تداول الأسهم القيادية والثقيلة في ظل استمرار الاعتماد على الأسهم الرخيصة بشكل كبير. وشهدت جلسة أمس استكمال سيناريو الضغط الواضح منذ البداية على مؤشري السوق من خلال عمليات التخارج من عدد من الأسهم في قطاعي البنوك والخدمات على وجه الخصوص، إضافة لعمليات جسي الأرباح السريعة من الأسهم الرخيصة التي شهدت ارتفاعات خلال الجلسات الأخيرة، وعلى رأسها سهم السلام الذي تعرض لعمليات بيع واسعة وخسر على إثر ذلك 6 فلوس تمثل نحو 4,9٪ من قيمته السوقية، كما شهد سهم أبار ترانجا بمقدار 5 فلوس بعد عمليات بيع واسعة.

وشهدت الجلسة تقليص لخسائر مؤشر السوق بشكل لافت في التواني الأخيرة بعد الدخول على عدد من الأسهم البنكية بعد أن فاقت خسائر مؤشر القطاع 100 نقطة خلال التعاملات لتصل إلى 72 نقطة عن الإغلاق، وبنهاية الجلسة شهدت بعض الأسهم القيادية خسائر سوية متفاوتة أبرزها سهم الوطني وبيتك في حين ارتفع سهم زين بمقدار 10 فلوس بعد تعرضه لانخفاض في الجلسات الأخيرة، وهو الأمر الذي قلص من خسائر المؤشر الوزني بشكل كبير.

تراجع المؤشر العام للبورصة بواقع 29,3 نقطة لتغلق عند مستوى 5694,1 نقطة بانخفاض نسبيته 0,51٪ مقارنة بجلسة أول من أمس، وانخفض المؤشر الوزني بمقدار 2,32 نقطة ليغلق عند مستوى 396,66 نقطة بانخفاض نسبيته 0,58٪ مقارنة بالجلسة الأخيرة.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 225,3 مليون سهم نفذت من خلال 2767 صفقة قيمتها 22,1 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق ارتفاعاً لافتاً في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة 29,7٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 30,5٪، وارتفعت القيمة الإجمالية بنسبة 28,1٪.

وواصل قطاع الخدمات في تصدده للنشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 80 مليون سهم نفذت من خلال 994 صفقة قيمتها 9,4 ملايين دينار، وجاء قطاع الاستثمار قس المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 64,4 مليون سهم نفذت من خلال 905 صفقات قيمتها 4,9 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 48,7 مليون سهم نفذت من خلال 314 صفقة قيمتها 2,7 مليون دينار.

واستمر قطاع البنوك في تراجعته وتقليص جزء كبير من خسائره في لحيات الإقبال، واستحوذ القطاع في ظل التراجع في كميات تداول أسهمه على 11,4٪ من إجمالي القيمة، وشهد سهم الوطني تراجعاً بمقدار 20 فلوساً بعد تداولات محدودة بلغت 347,5 ألف سهم ليستقر عند مستوى دينار و120 فلوساً، وكان التراجع لجنى الأرباح التي حققها السهم لأول من أمس، وتراجع كذلك سهم بيتك بمقدار 10 فلوس بعد تداول 1,5 مليون سهم ليستقر عند مستوى 870 فلوساً، وشهد سهم الدولي عمليات تداول كبيرة بخلاف الجلسات الأخيرة وذلك بتداول أكثر من 2,5 مليون سهم وتراجع بمقدار 4 فلوس

أرقام ومؤشرات

29.3

نقطة انخفاض المؤشر السعري بنسبة 0,51٪، وانخفض المؤشر الوزني 2,32 نقطة بنسبة 0,59٪.

225.3

مليون سهم تم تداولها بقيمة 22,1 مليون دينار.

5

شركات استحوذت أسهماها على 74,6٪ من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم هيتس على 15,4٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

8

قطاعات سجلت مؤشرات تراجعاً متفاوتة في جلسة أمس تصدرها قطاع البنوك بواقع 72,1 نقطة، تلاه قطاع الخدمات بواقع 48 نقطة.

أعلنت شركة زين أكبر شبكة اتصالات في الكويت أنها قامت بطرح باقات جديدة لخدمات الـ «بلاك بيرى»، بأسعار جديدة ومخفضة، في خطوة منها لتلبية احتياجات وطموحات شريحة كبيرة من العملاء الذين يرغبون في الاستفادة من هذه النوعية من الخدمات التكنولوجية.

وذكرت الشركة في بيان صحفي أن النجاح الكبير الذي حققته في نشر خدمات الـ «بلاك بيرى»، والإقبال الكبير على هذه النوعية من الخدمات، جعلها تقوم بابتكار مجموعة باقات تنافسية جديدة، مبيئة أن الباقة الأولى تبدأ من 5 دنانير في الشهر الواحد حيث سيستفيد المشترك في هذه الباقة بالتمتع بخدمات BlackBerry Messenger، APP World Whatsapp، وتطبيقات الشبكات الاجتماعية Facebook، MySpace، وTwitter، بالإضافة إلى خدمات التصفح على شبكة الإنترنت.

وأضافت أن الباقة الثانية التي ستطرحها ستكون بقيمة 10 دنانير، وهي تحمل معها العديد من الميزات للمشاركين، مبيئة أن المشترك في هذه الباقة بإمكانه التمتع بخدمات أخرى منها البريد الإلكتروني وAPP World و مجموعة أخرى من التطبيقات الإضافية مثل Yahoo Messenger، Whatsapp، وWindows Live messenger، وGtalk.

وأشارت إلى أنها ومن خلال هذه الباقات الميزة لترسيخ مبادراتها في توفير هذه النوعية من الخدمات، حيث كانت أول

ناشدوا رئيس مجلس الوزراء المطالبة بإقرار الكادر مساواتهم بنظرائهم في الجهات الرقابية غداً الاعتصام الأخير لموظفي «المركزي».. وتلويح بإضراب شامل وشل حركة البنوك المحلية خلال الأسبوعين المقبلين

نشأ مدير إدارة الرقابة في بنك الكويت المركزي والممثل عن مجموعة من موظفي البنك على حمد الرومي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك المطالبة بإقرار كادر لموظفي بنك الكويت المركزي مساواة موظفي البنك بكادري هيئة أسواق المال وديوان المحاسبة والمزايا التي يحصل عليها نظراً لاهم في تلك الجهتين نظراً لتشابه وأهمية الدور الرقابي لتلك الجهات.

وقال الرومي في تصريح لـ «الأنباء»: أن موظفي المركزي قرروا أن يكون غداً هو اعتصامهم الأخير قبل الإضراب الذي سيقومون به خلال الأسبوعين المقبلين على أقصى تقدير، مبيئاً أنه في حالة عدم الاستجابة للمطالب خلال الأيام المقبلة سيقوم الموظفون بعمل إضراب شامل يشل حركة البنوك المحلية.

وجاء في نص المناشدة: «سمو رئيس مجلس الوزراء نحن أنبأؤك موظفو بنك الكويت المركزي نناشدكم ونطلبكم على أهمية الدور الرقابي لبنك الكويت المركزي الذي يقوم برسم وتنفيذ السياسة النقدية وبما يساهم في تكريس دعائم الاستقرار الاقتصادي والإنجاز والرقابة على وحدات الإشراف المصرفي والمالي وتطویر الجهاض المصرفية وفقاً لحدوث الأساليب المتبعة في هذا المجال، فضلاً عن تطبيق نظام تقييم المخاطر في البنوك، وتطبيق نظام الإنذار المبكر وتعزيز الشفافية مع معايير الحوكمة والإدارة الرشيدة في العمل المصرفي والمالي.

كما يقوم البنك المركزي بتطبيق حزمة اصلاحات «بازل 3» بشأن تعزيز قدرة البنوك على مقاومة الصدمات وإيجاد نظم مصرفية قوية ومستقرة والمتضمنة تقوية متطلبات رأس المال وتقوية الرقابة على مخاطر السيولة. بالإضافة إلى تطوير السدور الرقابي على شركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي بما في ذلك تطوير آلية وشروط منح التراخيص الجديدة. كما يقوم البنك المركزي بتنسيق الأدوار الرقابية لكل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بالنسبة للوحدات الخاضعة لرقابة مزدوجة من هاتين الجهتين.

كما يقوم بنك الكويت المركزي بدوره في إطار القانون رقم 35 لسنة 2002 بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال وقرارات الشرعية الدولية الخاصة بمكافحة عمليات الإرهاب من خلال وحدة التحريات المالية

شركة اتصالات تقدم خدمات الـ «بلاك بيرى» إلى الهيئات والشركات ورجال الأعمال، ومن بعدها الأفراد، ثم عززتها بطرحها أمام أصحاب الخطوط المسبقة الدفع.

ووجهت الشركة دعوة لعملائها الشغوفين بمجالات تكنولوجيا المعلومات والراغبين في التمتع بخدمات الإنترنت والشبكات الاجتماعية وتصفح البريد الإلكتروني بالاستفادة من المميزات التي توفرها الباقات الجديدة، مشيرة إلى أنها سعت إلى تقديم هذه الباقات لخدمة شريحة كبيرة من عملائها كانت بحاجة إلى الاستفادة من الخدمات العديدة

التي تقدمها أجهزة الـ «بلاك بيرى».

وأكدت زين أنها تحرص باستمرار على أن تدفع عملاءها إلى الدخول في حوار جديد مع الهواتف الذكية التي باتت هي السمة الغالبة الآن، في استخدام الهاتف النقال، لما تقدمه من حلول كثيرة في الحياة العملية والاجتماعية على حد سواء.

وذكرت أنها ستظل مهتمة باقتناء أحدث التطبيقات التكنولوجية من خلال حرصها الشديد على توفير أفضل المنتجات التي تتناسب مع الاحتياجات المختلفة لعملائها لتكون في متناول الجميع.

المنشأة وفقاً لقرار محافظ بنك الكويت المركزي رقم (191/1) لسنة 2003 لتابعة تنفيذ التعليمات المرتبطة بمكافحة عمليات غسل الأموال وقرارات الشرعية الدولية الخاصة بمكافحة عمليات تمويل الإرهاب، والتنسيق مع مختلف الجهات المحلية والدولية بغرض رصد وتتبع ومكافحة العمليات المشبوهة المرتبطة بجررائم غسل الأموال وضمان إحكام الرقابة على تلك العمليات والحد منها.

إن المتبع للأعمال التي يقوم بها البنك المركزي والتي تمت الإشارة إليها أعلاه تتطلب من مجلس إدارة بنك الكويت المركزي العمل على تطبيق كادر جديد لا يقل مستواه عن مستوى نظائرها في ديوان المحاسبة وهيئة أسواق المال. ولا يخفى على سموكم أن المادة 14 من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن التقديف والكوت المركزي وتنظيم المهن المصرفية قد منحت مجلس إدارة بنك الكويت المركزي سلطة وضع هذه المعايير والإجراءات المتعلقة بشؤون البنك المركزي الإدارية والمالية وشؤون الموظفين والمحاسبة وذلك دون أن يتقيد بأحكام وقوانين المناقصات والوظائف المدنية العامة، ولأن المشرع عندما وضع هذه المعايير كان هدفاً من ارتقاء بالعمل المصرفي وتحريه من الروتين والبيروقراطية الحكومية، وإطالة يد الإدارة للعمل على تحسين العمل المصرفي والإرتقاء بحالة العاملين في البنك ماديًا ومعنويًا في أحسن مستوى، لذلك فإن المشرع لم يضع هذه العبارة كي يمكن إدارة البنك المركزي من وضع الأنظمة واللوائح التي تنتقص من حقوق العاملين ومزاياهم أو الضمانات المقررة لهم في التحقيق أو التأديب أو المحاكمة، لذا فإن المشرع هدف من وضع المادة 14 سالف الذكر أن يعطي مجلس إدارة البنك المركزي سلطة وضع النظام والأحكام بحيث يستطيع تجاوز الحدود الدنيا التي رسمها القانون وي زيد من الحقوق والضمانات المنوحة للعاملين تشبهاً مع عمل ودور بنك الكويت المركزي وذلك بما يخدم مقتضيات التطور والرفي

سواء فيما يتعلق بنشاط البنك أو العاملين فيه. وعليه فإن مجلس إدارة البنك المركزي معنى بوضع أفضل الكوادر للمعاملين فيه حيث منحت المادة 14 من

قانون 14 سالف الذكر العمل في البنك المركزي على ذلك تم تخفيض الراتب على الأساسي والعلاوة الاجتماعية وهي المكونات الأساسية للراتب التقاعدي حتى أصبح موظف بنك الكويت المركزي يحصل على واحد من أقل الرواتب التقاعدية في دولة الكويت ودون وجود أية مزايا أخرى تضاف لرواتبهم.

سمو الرئيس، لقد استخدمت صلاحيات المادة 14 من قانون البنك المركزي عند تنفيذ المبنى الجديد للبنك المركزي في اجراء تغييرات جذرية في تقديرات الميزانية المخصصة للمبنى الجديد دون الرجوع للجنة المناقصات نتيجة للطفرة التي شهدتها أسعار مواد البناء الأساسية لسنوات الخمس الماضية، كما استخدمت صلاحية المادة 14 سالف الذكر في رفع رواتب الموظفين غير الكويتيين والكويتيين أصحاب العقود حتى وصل معدل رواتبهم إلى ثالث أعلى معدل في الكويت بعد رواتب القطاع النفطي ومعهد الأبحاث (وفق إحصائية أجرتها جريدة القبس في 9/10/2011).

وفي النهاية اننا نشاهد سموكم بتهم أسباب تقدمنا بهذا الكتاب أمسين إصدار تعليماتك الجارية بالموافقة على مساواة كادر موظفي بنك الكويت المركزي بكادري هيئة أسواق المال وديوان المحاسبة والمزايا التي يحصل عليها زملاؤنا في تلك الجهتين الرقابيتين واتخاذ ما يلزم من الإجراءات اللازمة في هذا الخصوص.



التي تقدمها أجهزة الـ «بلاك بيرى».

ناشدوا رئيس مجلس الوزراء المطالبة بإقرار الكادر مساواتهم بنظرائهم في الجهات الرقابية غداً الاعتصام الأخير لموظفي «المركزي».. وتلويح بإضراب شامل وشل حركة البنوك المحلية خلال الأسبوعين المقبلين

نشأ مدير إدارة الرقابة في بنك الكويت المركزي والممثل عن مجموعة من موظفي البنك على حمد الرومي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك المطالبة بإقرار كادر لموظفي بنك الكويت المركزي مساواة موظفي البنك بكادري هيئة أسواق المال وديوان المحاسبة والمزايا التي يحصل عليها نظراً لاهم في تلك الجهتين نظراً لتشابه وأهمية الدور الرقابي لتلك الجهات.

وقال الرومي في تصريح لـ «الأنباء»: أن موظفي المركزي قرروا أن يكون غداً هو اعتصامهم الأخير قبل الإضراب الذي سيقومون به خلال الأسبوعين المقبلين على أقصى تقدير، مبيئاً أنه في حالة عدم الاستجابة للمطالب خلال الأيام المقبلة سيقوم الموظفون بعمل إضراب شامل يشل حركة البنوك المحلية.

وجاء في نص المناشدة: «سمو رئيس مجلس الوزراء نحن أنبأؤك موظفو بنك الكويت المركزي نناشدكم ونطلبكم على أهمية الدور الرقابي لبنك الكويت المركزي الذي يقوم برسم وتنفيذ السياسة النقدية وبما يساهم في تكريس دعائم الاستقرار الاقتصادي والإنجاز والرقابة على وحدات الإشراف المصرفي والمالي وتطویر الجهاض المصرفية وفقاً لحدوث الأساليب المتبعة في هذا المجال، فضلاً عن تطبيق نظام تقييم المخاطر في البنوك، وتطبيق نظام الإنذار المبكر وتعزيز الشفافية مع معايير الحوكمة والإدارة الرشيدة في العمل المصرفي والمالي.

كما يقوم البنك المركزي بتطبيق حزمة اصلاحات «بازل 3» بشأن تعزيز قدرة البنوك على مقاومة الصدمات وإيجاد نظم مصرفية قوية ومستقرة والمتضمنة تقوية متطلبات رأس المال وتقوية الرقابة على مخاطر السيولة. بالإضافة إلى تطوير السدور الرقابي على شركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي بما في ذلك تطوير آلية وشروط منح التراخيص الجديدة. كما يقوم البنك المركزي بتنسيق الأدوار الرقابية لكل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بالنسبة للوحدات الخاضعة لرقابة مزدوجة من هاتين الجهتين.

كما يقوم بنك الكويت المركزي بدوره في إطار القانون رقم 35 لسنة 2002 بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال وقرارات الشرعية الدولية الخاصة بمكافحة عمليات الإرهاب من خلال وحدة التحريات المالية

التي تقدمها أجهزة الـ «بلاك بيرى».

انطلاق المعرض المصري للعقار والاستثمار غداً



السفير عبدالكريم سليمان

أعلنت للتسويق وتنظيم المعارض (Uniexpo) أن السفير المصري عبدالكريم سليمان سوف يفتتح المعرض المصري للعقار والاستثمار في دورته الثامنة والتي تقام في الفترة من 11 - 15 يناير في مركز المؤتمرات والبرويفال بسويت بمبنى موفنيك المنطقة الحرة بميناء الشويخ في الخامسة والنصف من مساء الغد، حيث يفتتح المعرض أبوابه للزوار على فترتين صباحية من العاشرة حتى الواحدة ظهراً ومساءً من العاشرة وحتى العاشرة ليلاً.

ويشارك في المعرض أربع وعشرون شركة ومؤسسة عقارية تعرض عشرات المشروعات الاستثمارية في المجال العقاري بينها وحدات سكنية وشفق وفيلات وقرى سياحية ومنتجعات، ويقام المعرض برعاية بورت غالب التي تعرض من خلاله منتجع السباحي على شاطئ البحر الأحمر برؤية واحدة تتمثل في خلق منتجع سباحي متميز على الصعيدين المحلي والدولي

يقيم المعرض الشركة المتخصصة للتسويق وتنظيم المعارض UNEXPO بالتعاون مع مكتب التمثيل التجاري والاقتصادي المصري بالكويت وتحت إشراف الهيئة المصرية العامة لشؤون المعارض والأسواق الدولية وبالتنسيق مع الاتحاد الدولي لرجال الأعمال «عمار يا مصر» بمصر.

وقالت الشركة أن بورت الأحمر الساحرة ويبعد خمس دقائق من مطار مرسى علم الدولي. يبعد مطار مرسى علم الدولي 3 ساعات جواً من دولة الكويت و40 دقيقة من مطار جدة الدولي، بينما يبعد عن القاهرة ساعة واحدة، وخمس ساعات عن أوروبا. وقد استقبل مطار مرسى علم الدولي 8500 رحلة إقليمية مليون ومانتا ألف راكب من 19 جنسية مختلفة في عام 2010 مسجلاً بذلك أعلى نسبة نمو في مطارات جمهورية مصر العربية، وتخطط شركة مصر للطيران اكسبريس



منظر عام لمنتجع بورت غالب التابع لمجموعة الخرافي في مصر